دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الانتقال إلى التعددية السياسية : ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	الصلح، رغيد كاظم
المجلد/العدد:	مج16, ع178
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	158 - 165
رقم MD:	713434
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مؤتمرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/713434

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الانتقال إلى التعددية السياسية

(ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

اكسفورد، (بريطانيا)، ٧ آب/ اغسطس ١٩٩٣.

رغيد كاظم الصلح

باحث عربي من لبنان.

تتّسم عملية الانتقال من الحكم المطلق إلى نظام التعددية السياسية بالتعقيد، وهي تحدث عادة استجابة لعوامل تختلف من بلد إلى آخر واعتبارات متنوعة تتباين بحسب تباين المراحل التاريخية. تمت هذه العملية في بعض البلدان (هنغاريا، زامبيا... الخ) بأسلوب سلمي وبأقل قدر من الاضطراب والارتباك في الحياة العامة، وجرت في بلدان أخرى (بولونيا، كوريا الجنوبية... الخ) في ظروف مختلفة تخللتها حدة في التوترات السياسية والاجتماعية، بينما انتهت في غير تلك البلدان إلى انحسار محاولات الانفتاح وتراجع بدلاً من التقدم صوب التعددية (بورما، نيجيريا... الخ).

إن فهم العوامل التي تؤثر في عملية الانتقال هذه أصبح مادة بحث ودراسة عند طلبة العلوم الاجتماعية الذين يهتمون بمتابعة تطور النظم السياسية وبالنفاذ إلى محفّزات وآليات هذا التطور، وذلك بأمل الوصول إلى بعض القواعد والأسس العامة التي تسهّل فهم وإدراك طبيعة المجتمعات البشرية وأسباب تحوّلها وتبدّلها من حال إلى حال آخر. وهذا الموضوع هو مادة بحث ودراسة، أيضاً، عند فريق واسع من المعنيين بالشأن العام، الذين يأملون أن تفضي بهم الدراسات والبحوث إلى استنتاجات واقتراحات تسهّل عملية الانتقال إلى التعددية السياسية، فتتم بأسلوب سلمي راشد يبعد عن المغامرة والارتباك. إن الفريقين يدركان أن الخروج بنتائج جازمة وقطعية أمر غير ممكن، ولكن التوصل إلى بعض القواعد العامة التي تيسّر فهم عملية التحول السياسي وتؤثر فيها هو ليس بعيد التحقيق.

ولقد وضعت دراسات متعددة حول بعض مناطق العالم التي تشهد مثل هذه التحوّلات، أما الأقطار العربية والآسيوية التي أعلنت الانتقال إلى التعددية السياسية، فإنها لم تحظ باهتمام كافٍ من الباحثين، وهي تحتاج إلى المزيد من الاعتناء والدراسة. وتلبية لهذه الحاجة، نظّم «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» في السابع من شهر آب/ اغسطس الفائت، في كلية سانت آنز في جامعة اكسفورد البريطانية، ورشة عمل بعنوان **الانتقال إلى التعددية السياسية**.

تناولت الورشة تجارب الانفتاح ومحاولات الانتقال إلى التعددية السياسية التي قامت في بعض الأقطار العربية، ومنها الجزائر، السودان، الأردن، تونس، وكذلك في جمهوريات آسيا الوسطى، وجمهوريات القوقاز الثلاث. اشترك في تقديم المناقشات كل من الهادي شلبي (الجزائر)، يوسف صايغ (فلسطين)، الشيخ راشد الغنوشي (تونس)، فاديا الفقير (الأردن)، خالد المبارك (السودان)، زاهد الله منوّر (أوزبكستان)، محمد غالايف (روسيا الاتحادية). وترأس الجلسات كل من خديجة صفوت (السودان)، برهان غليون (سوريا) وعصام نعمان (لبنان).

بدأ **يوسف صايغ** بوضع إطار عام للمداخلات والمناقشات، فحدّده في الأسئلة والاشكاليات الأربعة الآتية:

أولاً: هل الأقطار العربية جاهزة للتعددية، خاصة وأن المجتمع المدني فيها غير ناضج كفاية حيث أحزابه وعاء تتستّر فيه الولاءات البدائية (Primodial)، وهناك خطر أن تتحوّل هذه الولاءات إلى أحزاب تلبس ثوب التعددية السياسية؟

ثانياً: هل هناك خطر من أن تنجح ايديولوجية معينة ذات ولاء للخارج أو ذات وجه يتخطّى الأعراف والمبادىء السياسية والأطر المتعارف عليها، إلى مدى يكون معه موقفها غير قابل للنقاش والتراجع، فتتمكن بفضل التعددية من أن تنتقض عليها لاحقاً وتنسفها عند نجاحها؟

ثالثاً: هل تسمح الدولة المركزية في الوطن العربي بالتعددية، خاصة وأنها تمنع التعددية حفاظاً على مكتسباتها، وأن هذه المكتسبات سوف تتهدد وتعرّض للخطر عندما يقوم نظام التعددية السياسية؟

رابعاً: انطلاقاً من الرغبة في التعددية ومن الحرص على ديمومتها وسلامتها، كيف يمكن ضمان الوصول إليها والحفاظ عليها؟ كيف يمكن تعزيز وترسيخ تكوينات المجتمع المدني، الذي هو ضمان استمرار التعددية وليس الدولة، بحيث لا يتسنّى في ما بعد الانقضاض على التعددية؟

سعى المشتركون في تقديم المناقشات إلى الإجابة عن الأسئلة وعن الإطار العام للحوار الذي وضعه **صايغ** في مداخلاتهم، وذلك في سياق بلورة وتوضيح العوامل التي تؤثر في عملية الانتقال من الحكم المطلق إلى نظام التعددية السياسية، فأبرزوا العوامل الآتية:

أولاً: الأزمات

بدأت عملية الانتقال في أكثر البلدان التي تطرق إليها المتداخلون بأزمة حادة داخلية جعلت المسؤولين يعتقدون أنه لم يعد من مجال للاستمرار في الحكم بالأسلوب نفسه الذي كان سائداً في ما قبل. اتسمت هذه الأزمات، في أكثر الأحيان ببعد اقتصادي وآخر سياسي. ينطبق هذا الأمر، في رأي **شلبي** على الجزائر «التي عاشت، حتى ١٩٨٩، في اطار نظام الحزب الواحد [جبهة التحرير الجزائرية] وما ارتبط به من استراتيجيات واجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة. (...) وقد عاش هذا النظام طالما بقي الريع النفطي كبيراً وقادراً على تسيير العملية الاقتصادية وسد الثغرات في الادارة والاقتصاد، لكن الوضع تغيّر مع تطور الأزمة التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط وتوقف البرامج الانمائية للدولة».

هذا ما حدث أيضاً، في رأي **الفقير** في الأردن أيضاً، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل فيه، في أواخر الثمانينيات حوالى ربع عدد السكان، وشهد تدهوراً في أوضاعه المالية بحيث وصلت

أزمة الدينار في نيسان/ ابريل ١٩٨٩ «... إلى أوجها، إذ انخفضت قيمته إلى ما يوازي ربع قيمته السابقة، أي مما يوازي الجنيهين استرليني إلى ما يقارب نصف الجنيه. وكان [رئيس الوزراء زيد الرفاعي] يحاول إعادة جدولة ديون الأردن الخارجية، وبعد حوار طويل مع صندوق النقد الدولي، وافق الصندوق على الطلب الأردني شرط أن ترفع الحكومة أسعار السلع الأساسية، ومنها المحروقات. وقد أثّر هذا القرار تأثيراً مباشراً في أهل الجنوب الذين كانوا يعانون، أساساً، من الفقر الشديد، ويعتاش الكثيرون منهم من تأجير سياراتهم. وبرزت الصلة بين نقمة أهل الجنوب وبين تدهور الأوضاع الاقتصادية عندما قاموا بحركة احتجاج واسعة دعيت بـ «هبّة نيسان»، ورموا فيها الحجارة على بنك الإسكان الذي كان متّهماً في نظرهم، بالتشدّد في إعطاء القروض للمواطنين. كشفت هذه الأزمة عن تأثير اقتصاد النفط الاقليمي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلد نفطي من غير نفط».

وظهرت العلاقة بين الأزمة، خاصة في طابعها السياسي، وبين التوجه نحو التعددية السياسية في تونس أيضاً، كما جاء في مداخلة **الجريبي**، إذ «تراكمت سنوات الأزمة في تونس منذ مدّة طويلة (...) وأصبح المجتمع يعيش حالة من الانسداد، وسيطرت لمدة طويلة حالة من اليأس والخوف والحيرة والفوضى والتردي على مختلف المستويات، فبات واضحاً أن النظام قد اختنق... واثبت الواقع ان التحوّلات الاجتماعية الداخلية التي تنامت بسرعة بفضل انتشار التعليم والتفتح على العالم المتقدم وتزايد طلبات العيش وتعقّدها، لم تلق منعكساً في النظام السياسي القائم وقتئذ، ولم تجد فيه متنفساً حقيقياً قادراً على استيعابها وتلبية طموحاتها ومشاغلها وتحويلها إلى اصلاحات هيكلية وقرارات سياسية مناسبة. فالمعارضة الديمقراطية التي بدأت منذ السبعينيات، بقيت مكبوتة، وحركة حقوق الانسان التي برزت في ذلك الوقت كحركة معارضة لم تلق إلاّ الصدّ والتهميش... ولم يعرف الحزب الحاكم في ذلك الوقت (الحزب الاشتراكي الدستوري) كيف يقود البلاد نحو المسار السليم (...) فكانت الأزمة وكان الاختناق».

إن الأزمة والاختناق لا يكفيان لإقناع أصحاب القرار بضرورة الانتقال إلى التعددية السياسية. هناك حكومات وأنظمة عديدة واجهت الأزمات الاقتصادية والسياسية بالتأكيد على مبادىء الحكم المطلق وبالمزيد من المركزية والتشدّد، فلماذا يرجح أحياناً الخيار الأول على الثاني، أو لماذا يحدث العكس في ظروف أخرى؟ قدم المشتركون عوامل اضافية، داخلية، غير الأزمة تفسيراً لظاهرة الانفتاح أو الانتقال إلى التعددية. منها ما هو تاريخي.

ثانياً: العامل التاريخي

الانتقال إلى التعددية السياسية لا يتم بدون مقدمات. إنه حصيلة عملية مستمرة. إن «الديمقراطية تاريخ» في نظر **محمد مزالي** «إنها تراكم تضحيات ونضالات الأفراد والجماعات، والمخاض السياسي والفكري الذي تمر به المجتمعات». إن هذه التجارب قد تدفع باتجاهات متعاكسة، منها ما يمهّد للتعددية السياسية ولكن منها ما يوطّد للاستبداد، ولقد كان للتجارب التاريخية التي مرّت بها دول آسيا الوسطى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أثر سلبي في رأي **منوّر**، إذ «... تحوّلت مناطق آسيا المركزية إلى مستعمرات لروسيا القيصرية، ومن ثم إلى ضواحي لدولة الاتحاد السوفياتي، فاتسمت فترة الحكم القيصري بالمناهضة الشديدة والقاسية لكافة أنواع الحركات التحررية ذات الطابع القومي والديمقراطي، واتسمت المرحلة السوفياتية بتطبيق الحكم المطلق وبرفض فكرة التعددية السياسية رفضاً قاطعاً». وهاتان المرحلتان تركتا بصماتهما على التطور السياسي الراهن في المنطقة الذي بدا في بعض الأحيان متعثّراً مرتبكاً. وكان من أبرز مظاهر وأسباب تعثّره ضعف المجتمع المدني في هذه الجمهوريات.

ثالثاً: المجتمع المدني

الديمقراطية هي عند **عصام نعمان**، كما هي عند مزالي «تاريخ ومسار، أي عملية تراكمية في المكان والزمان. هذه العملية التراكمية تؤدي إلى بناء مؤسسات تنظّم الحياة العامة وتضمن مشاركة الجمهور في صنع

القرار وتنفيذه بحيث تصبح هذه العملية برمتها طريقة في الحياة. عندها يقوم شرط أساسي وممهد رئيسي لتحقيق الديمقراطية والتعددية السياسية في البلدان العربية أي تتوفر مقومات المجتمع المدني. وللمجتمع المدني دور أساسي في هذا المسار [الديمقراطي]، وهذا المجتمع موجود في بلادنا وإن كان يحتاج إلى المزيد من التفعيل، وهو قادر على إفراز ديمقراطية مساوية لمستوى نضوجه».

ويلاحظ نعمان «أن الديمقراطية بمعناها الغربي نجحت بتوافر عاملين مهمين هما مستوى معقول من البحبوحة ومن التعليم. إن هذين العاملين ليسا شرطين للديمقراطية، إلّا أنهما عاملان مؤثران ومساعدان في بنائها ونجاحها».

ويوافق **مزالي وبشير نافع**، نعمان على أهمية وضرورة توافر مقومات المجتمع المدني كمقدمة للانتقال إلى التعددية السياسية.

ورداً على التساؤلات التي طرحها صايغ، قال **مزالي**: إن المجتمع المدني موجود في البلدان العربية. أما **نافع** فقال إن المجتمع المدني (المسجد، الأوقاف، النقابات، الطرق) كان موجوداً في الأقطار العربية قبل التدخل الدولي (استعمار، هيمنة، احتلال)، وأن الدولة لم تكن تقوم بدور طاغ كما حصل بعد عملية التحديث والعصرنة التي تعرّضت لها المجتمعات العربية، فكان من نتائجها أن فقدت مؤسسات المجتمع المدني استقلالها تجاه الدولة وأصبحت ملحقة بالحاكم، فاختل التوازن بين السلطة والمجتمع.

رابعاً: التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية

يرى الشيخ **راشد الغنوشي** «أنه لا ديمقراطية إلّا حيث توجد قوى متوازنة». وذكر أن مواقف الحركة التي تزعمها كانت تدفع باتجاه التوازن بين الدولة والآخرين. في هذا الإطار «كانت مواقف الحركة في دعم القيادة الشرعية للاتحاد [الشغل عندما تعرضت للإقصاء عام ١٩٨٦] تقديراً منها أنه هو القوة الرئيسية التي وقفت في تاريخ البلاد ضد سلطة الحزب والدولة، وأنّه مثّل سدّاً في وجه هيمنتهما المطلقة على المجتمع. وأن ما عرفته البلاد من بعض انفتاح [هو] بسبب اتحاد الشغل الذي مثّل عامل توازن فليس من معنى سياسي لضربه غير تغوّل الدولة».

صحّت هذه النظرية في العديد من المجتمعات، وفي العديد من الحقب التاريخية. ويذكّر البعض في معرض التأكيد على فكرة التوازن بين القوى الاجتماعية المهيمنة بالمسار الذي مشت عليه الديمقراطية والتعددية السياسية في بريطانيا حيث نشأ توازن بين الاقطاعيين والملك، ما لبث أن تطور إلى حكم تعددي، بيد أن بارينغتون مور (الجذور الاجتماعية للديمقراطية والاستبداد) يرى أن التوازن لا يكفي كمقدمة للتوجه نحو الحكم الديمقراطي، فلقد نشأ مثل هذا التوازن في روسيا وفي المانيا بين الاقطاع والقيصر، ولكنه لم يفتح الطريق أمام التعددية بل أمام لامركزية الدولة مصحوبة بتشديد قبضة الاقطاعيين على الفلاحين[١]. إن التوازن يكون عاملاً مساعداً في التوجه نحو التعددية السياسية إذا توافرت، كما لاحظ بعض المتداخلين، عوامل أخرى، مثل نشوء تقاليد اجتماعية ومناخ ثقافي ملائم.

---

(١) Barrington Moore, *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Modern Democracy* (Aylesbury, U.K.: [n.pb.], 1973), pp. 417-418.

خامساً: التقاليد والثقافة السائدة

لاحظ **مزالي** أن التعددية «لا تقوم بدون فضيلة أو تسامح» وأن «التسامح يقتضي الابتعاد عن ادعاء اليقين واحتكار الحق وامتلاك الحق المطلق». من هذه الناحية فهو يعتقد أن العرب والمسلمين قريبون من التعددية والديمقراطية لأنهم «يميلون إلى التسامح، فنحن نسمع الواحد منهم يقول، بعد أن يبدي رأياً أو يسرد رواية، والله أعلم». ووافق **غالايف** على أهمية التسامح المتبادل بين أهل السياسة، وأضاف قائلاً بأن جمهوريات القوقاز، وفيها كثافة اسلامية عالية، لا تعرف ذلك التسامح الممهّد لقيام النظام الديمقراطي، «... فالحكومة تفضل القمع على الحوار في تعاملها مع المعارضة، والأخيرة تلجأ، بدورها في كثير من الأحيان إلى التطرف مما يجعل الحوار معها شبه مستحيل». ووراء هذا الواقع، في تقدير غالايف هو «عقلية الناس عامة ورجال السياسة خاصة التي ما زالت تحت تأثير تقاليد السلطة السوفياتية». إضافة إلى التسامح، الذي يطبع المجتمع المهيّأ للانتقال إلى الديمقراطية، فإن الثقافة السياسية الواعية تلعب دوراً مهماً في التمهيد لهذا الانتقال. من هذه الناحية تلاحظ **الفقير** أنه سبق الانفتاح السياسي الذي شهده الأردن «... ارتفاع عدد المتعلمين والمثقفين بين المواطنين الشرق أردنيين، المتأثرين بالأفكار الديمقراطية، الذين بدأوا بالدعوة إلى اتباع سياسة تحديثية ونهج عصري يأخذ بقواعد الديمقراطية». ولكن هل يكفي ذلك؟ هل يكفي أن يجنح الناس إلى التسامح وأن يزداد بينهم عدد حملة الثقافة الديمقراطية حتى ينفتح الباب أمام التعددية السياسية. هذه العوامل ضرورية كمقدمات للانفتاح والتحول الديمقراطي، ولكن العامل السياسي يلعب دوراً رئيسياً في إطلاق عملية الدمقرطة. في هذا الإطار فإن لمواقف النخبة الحاكمة والنخبة المضادة أثراً كبيراً في الانتقال من الحكم المطلق إلى النظام التعددي.

سادساً: دور النخبة الحاكمة

ركّز بعض المتداخلين على دور الحاكم ـ الفرد في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية. **الجريبي**، الذي يؤمن بأن النظام التونسي يتمتع بكافة ميّزات «الديمقراطية التوافقية»، تخطى حالة «الانسداد»، بفضل تدخل الرئيس زين العابدين بن علي الذي تدخّل لإخراج تونس من المأزق الذي أدخلها فيه الرئيس السابق بورقيبة. وأضفى **شلبي** على الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الأسبق، مثل هذا الدور المحوري المؤثّر في مصير البلاد. بيد أن **شلبي** لا يعتقد أن الزعيم أو القائد لعب دوراً ايجابياً، كما وجد الجريبي في دور بن علي، لأن الشاذلي هو «تجسيد لليبرالية الجديدة»، التي انتقدها بصرامة، لأنها تستبدل الديمقراطية الحقيقية بتجربة الانفتاح الشكلي الناقص. وأكد **مزالي** أيضاً على أهمية القائد ـ الفرد ودوره في صياغة مصائر البلاد، عندما قال إن الانتقال إلى التعددية السياسية يبدأ من رأس الهرم الحكومي، أي عندما يكون رئيس البلاد مستعداً للتخلي عن حكمه، وعندما يفسح في المجال أمام قيام انتخابات رئاسية حرّة كما حدث في زامبيا مثلاً. كذلك أكّد **مزالي** على أهمية دور الحاكم عندما ذكر أنه بفضل صلته الوثيقة بالرئيس بورقيبة عندما كان يضطلع بمنصب الوزير الأول في تونس، فإنه (أي أ. مزالي) تمكن من اقناعه بمزايا السير على طريق الانفتاح والانتقال إلى التعددية السياسية عندما قبل معه بالترخيص لثلاثة من الأحزاب المعارضة. واتفقت **الفقير** مع ما قاله زملاؤها، إذ ذكرت بأنه «كان لشخصية الملك حسين أثر مهم في طريقة ادارة الأزمة وفي النتائج التي نجمت عنها»، «فالملك، الذي يميل إلى تحقيق قدر من الاجماع في الحكم، بات مقتنعاً بضرورة إقامة نظام يتمثّل المبادىء الليبرالية»، و «هو في نفس الوقت واقعي، لذلك فإنه لم يقبل بمواجهة حركة الاحتجاج عن طريق الاجراءات الأمنية»... «لأن الذين شاركوا في التظاهرات العفوية كانوا ينتمون إلى قبائل وتجمعات تشكل قاعدة رئيسية من قواعد النظام السياسي، ولم يكن من السهل أن تتخلى الدولة عن أنصارها التقليديين، ولا أن تحدث مشكلة دائمة معهم. من جهة أخرى لم يكن من المستطاع ترك

هؤلاء يتحدّون القانون، كما فعلوا، فتتحوّل «هبّة نيسان» إلى سابقة تشجع الآخرين على الانتفاض على الدولة»... «المخرج الواقعي كان أن تعيد الدولة النظر في المبادىء والقواعد التي تحكم علاقتها بالمواطنين، فتكشف عن وجود خلل في تلك العلاقة وتعلن أنها ستوسع نطاق الحريات العامة والمشاركة الشعبية في الحكم، بحيث يتحمّل المواطن قسطاً أكبر من مسؤولية مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وهذا ما فعله الملك حسين. لم يكن هذا رأي الملك وحده فحسب، بل رأي العديد من المحيطين به. مثل الملكة نور التي تشارك الملك في نزوعه هذا، وكانت معه إذ ارتأى بأن الرد الأفضل على «الهبّة» هو في الإسراع في خطوات الانفتاح السياسي».

للنخبة الحاكمة دور هام في مباشرة السير على طريق التعددية السياسية. بل أن جيسيپه دي پالما الذي وضع كتاب **بحث حول التحول الديمقراطي** حول تجارب الانتقال إلى التعددية السياسية في أمريكا اللاتينية يرى هذا الدور حاسماً. وينوّه دي پالما بدور الحاكم ـ القائد في إطلاق عجلة الاصلاح الديمقراطي، مذكّراً بدور خوان كارلوس في السبعينيات عندما حاول بعض الضباط المعادين للديمقراطية الإطاحة بسلطة البرلمان[٢]. ويرى آخرون أن عملية الاصلاح السياسي لا تبدأ عادة برأس الحاكم بل بعناصر اصلاحية من داخل النخبة الحاكمة، فتسعى إلى التغيير حتى تقنع الحاكم به. بيد أن النخبة الحاكمة، سواء اختارت طريق الواحدانية أو التعددية السياسية لا تصنع وحدها مصائر البلدان، ومن الصعب أن يتجاهل المرء، أكثر الأحيان، دور القوى التي تقف خارج المؤسسة أو النخبة الحاكمة، أو ما يسمّيه بعض محللي السياسة «النخبة المضادة».

سابعاً: النخبة المضادة

أبرز عدد من المتداخلين أهمية قوى المعارضة وتأثيرها في مشاريع الانفتاح السياسي. إن المعارضة تلعب دوراً مهماً في إرساء قواعد الصراع والمنافسة بينها وبين النخبة الحاكمة. وهناك فرق بين المعارضة الديمقراطية والمعارضة غير الديمقراطية، بين المعارضة التي تتجه إلى «الإطاحة بالنظام» وبرجاله والقضاء المبرم على المصالح التي يمثلها ويستند إليها، وبين تلك التي تترك مجالاً للتعايش بينها وبين النخبة الحاكمة.

سعت المعارضة في تونس، في رأي **الشيخ الغنوشي**، إلى سلوك طريق الاصلاح الديمقراطي إذ «... تبلورت حركات وصحافة تطالب بالديمقراطية»، وشمل هذا التوجه الاسلاميين لأن «التكوين الفكري المتنوّع للقائمين على الظاهرة الاسلامية هيّأهم للتفاعل الايجابي مع المطالب الديمقراطية المتصاعدة، إن على مستوى الاتصال والعلاقة والحوار مع رموز تلك الظاهرة مثل جماعة الديمقراطيين الاشتراكيين، أو على مستوى التفاعل الايجابي مع قيم الديمقراطية والعمل على تأسيسها وتأصيلها وتوطينها في الفكر والوسط الاسلاميين، كمصطلحات ومضامين. ولذلك لم يكن عجباً أنه ما إن أعلن بورقيبة في شهر ابريل سنة ١٩٨١ عن عدم ممانعته في القبول بالتعددية حتى أعلنت الحركة الاسلامية بعد مرور ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ عن تكوينها حزباً سياسياً تقدمت بطلب لاعتماده رسمياً».

إن تبنّي المعارضة المبادىء الديمقراطية وحده لا يكفي، فلا بد من تجسيد هذه المبادىء بالتحرك العملي، وبالعمل الحثيث من أجل الانتقال من الحكم الواحداني إلى نظام التعددية السياسية. ولقد ذكر **الشيخ الغنوشي** أن الاسلاميين اضطلعوا بدور فاعل في إخراج بورقيبة من

---

(٢) Nancy Bermo, «Shortcuts to Liberty,» *Journal of Democracy,* vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 114-117.

الرئاسة، ولأنهم كانوا مقتنعين بأن حركتهم لم تكن مهيّأة لاستلام الحكم، سعوا إلى اقناع السيد أحمد المستيري، زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين، عام ١٩٨٦ بتزعم حركة المعارضة ولكنه اعتذر لأن الظروف لم تنضج بعد لتحدي زعامة بورقيبة، فكان هذا الموقف، في تقدير الشيخ الغنوشي سبباً من أسباب تراجع التوجه الديمقراطي في البلاد، وتثبيت فكرة الحزب الواحد بدلاً من التخلي عنها، ذلك أن الحزب الحاكم لم يكن مستعداً بالفعل، في نظره، للتخلي عن السلطة ولا حتى لإشراك الآخرين بها. وقد توصل الشيخ الغنوشي إلى الاقتناع عندما قيل خلال الحوار الذي دار بين الاسلاميين وبين الحزب الحاكم، إن الدولة لا تدخل في مفاوضات مع الآخرين، وإنه على هؤلاء أن يرفعوا إلى الدولة مطالبهم وأن يتركوا للدولة البت فيها إذا شاءت ومتى شاءت.

ونحا **خالد المبارك** نفس المنحى تقريباً، في التأكيد على أهمية دور المعارضة في التأثير في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية، ملاحظاً أن أحد أسباب انتكاس المسار الديمقراطي في السودان هو أن القوى التي أخرجت النميري من الحكم لم تكن كلها ديمقراطية، ولا تمكّنت من ادارة عملية الانتقال إلى التعددية السياسية بالكيفية اللازمة، «... فالميثاق الذي وقعته النقابات والأحزاب السياسية للانتقال للديمقراطية لم يستكمل إلاّ قبيل سقوط النظام بساعات، كما أنه لم يجمع شمل كل القوى المعارضة إذ وقّعت عليه المعارضة الشمالية فقط (...) من ناحية أخرى واصلت المعارضة الجنوبية الحرب الأهلية وأحرزت انتصارات عسكرية أقلقت المواطنين في الشمال ودفعتهم إلى أحضان الجبهة القومية الاسلامية».

وأبدى **مبارك** ملاحظة مهمة حول دور وطبيعة السلطة الانتقالية. إنه دور حيادي بين القوى الديمقراطية ولكن يجب ألاّ يكون حيادياً بين الديمقراطية وخصومها أو المعوقات التي تعترض طريقها. من هنا ارتأى أنه كان من واجب الحكومة الانتقالية أن تعمل على تنقية القوانين السودانية من القيود المفروضة على الحريات العامة، وأن تضع التدابير الكفيلة بنجاح التجربة الديمقراطية. وفي تقديره أن الحكم الانتقالي متمثّلاً برموزه المشير عبد الرحمن سوار الذهب والجزولي دفع الله وحسين عثمان أبو صالح كان، على العكس من ذلك، ذا «وشائج أصولية متينة (مستترة) أفادت منها الجبهة الاسلامية». وأثّرت هذه الصلات، في اعتقاد مبارك، في نتائج انتخابات ١٩٨٦ إذ إنها كانت نزيهة، من ناحية، ولكنها، من ناحية أخرى، «نُظمت بطريقة ساعدت على تحجيم القوى الحديثة المستنيرة [المناهضة للجبهة القومية الاسلامية]. مثلاً خصصت ثلاث دوائر فقط للناخبين الخريجين بالعاصمة ويبلغ عددهم ٢٩١٢٤، بينما خصصت خمس دوائر للناخبين الخريجين بإقليم دارفور وعددهم ٥٠٠٠ فقط!».

واتفق **عبد العزيز الصاوي حسين**، مع **مبارك** في تقييم أهمية السلطة الانتقالية، من حيث تكوينها ونوعية القوى المساهمة فيها، ونظرتها إلى التعددية السياسية. واعتبر أن «المجلس العسكري الانتقالي» بزعامة المشير سوار الذهب لم يكن يهيىء البلاد للحكم الديمقراطي وذلك بحكم الاعتبارين التاليين: «(١) قيادات الخدمة العسكرية والمدنية، القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية أو قوى الاقتصاد غير المبرمج، وايديولوجية نظام النميري (الاسلاموية)... أي مجموع ما يمكن تسميته بال Establishment المايوية ظلت نافذة في التركيبة الجديدة بعد انتفاضة عام ١٩٨٥ الشعبية. (٢) التداخل الوثيق بين هذه القوى، من جهة، وبين الجبهة القومية الاسلامية (ج. ق. أ.) من جهة أخرى.

الاستنتاج هنا هو أن عملية الانتقال نحو التعددية لا تحدث نتيجة دفع ذاتي، بل هي في حاجة إلى قوى مؤمنة بأهدافها ومدركة لموجباتها وعارفة بالمؤثرات التي تتحكم بسيرها. ولقد عرض بعض المتداخلين المؤثرات الداخلية، وأشار البعض إلى أهمية المؤثرات الخارجية.

ثامناً: العوامل الدولية

لخّص **برهان غليون** تجارب الانتقال إلى التعددية السياسية بثلاثة أنواع: **الأول**، هو «التعددية الديكورية»، حيث هناك تعددية شكلية ينتفي فيها الوجود الجدي للأحزاب. **ثانياً**، التعددية المكبوتة التي يحتفظ فيها الحزب الحاكم لنفسه بسلطة مطلقة ويمنح الآخرين حريات بسقف محدد. **ثالثاً**، ديمقراطية حقيقية قائمة على التنافس الحر والنزيه من أجل السلطة. النوعان الأولان هما الشائعان في البلدان العربية، وفي حين أخذ بعض المتداخلين بهذا التوزيع، فإنهم شدّدوا على مسؤولية العامل الخارجي في الوصول إلى هذه النتيجة وعدم تخطيها إلى النظام الديمقراطي الحقيقي.

شلبي اعتبر بأن صندوق النقد الدولي كان وراء اتجاه حكومة بن جديد إلى «إجراء اصلاحات تحصّن النظام مع اعطاء الانطباع بحصول تغييرات حقيقية». ووافق **أوري ديفيز** على دور صندوق النقد الدولي من حيث إنه «... يضغط على بعض الحكومات في العالم، ومنها حكومات عربية، بقصد ادخال تعديلات شكلية على أنظمة الحكم وصولاً إلى ما دعي «تعددية ديكورية»»، «وعلى أن هذه التعددية تختلف عن التعددية السياسية التي تمثّل قوى اجتماعية حقيقية ومنظمات سياسية فعّالة». ولكنه لاحظ قائلاً: «بأن علاقة ص. ن. د. بالإدارة الأمريكية، تجعل البعض يختزل الموقف الأمريكي عموماً، ويصل إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة كلها تعمل على إيجاد تعددية ديكورية في العالم». واعتبر ديفيز أن هذا الايحاء في غير محله «... فالحقيقة أن في الولايات المتحدة هيئات ومنظمات (حركة الحقوق المدنية، منظمات حقوق الانسان، المنظمات النسائية... الخ) تدعم قيام أنظمة ديمقراطية جدية في العالم. وكما يجد أعداء الديمقراطية في المنطقة حلفاء خارجها، في الولايات المتحدة، أوروبا، وغيرها، فإنه من حق الساعين إلى تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية والشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى أن يفتشوا على حلفاء في الخارج»، فلا بد إذن من التمييز بين العوامل والقوى الدولية التي تستخدم نفوذها من أجل عرقلة التطورات الديمقراطية في العالم، وبين تلك التي تسعى إلى نشر المبادىء الديمقراطية. ومن المؤسف أن العديد من العوامل الخارجية أثّرت تأثيراً معرقلاً للتحوّل الديمقراطي في البلدان العربية وفي جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. ففي الجمهوريات الآسيوية هناك في تقدير **منوّر** «... غياب كامل تقريباً للعوامل الخارجية المشجعة للانتقال السريع إلى التعددية السياسية، إذ إن منطقة آسيا الوسطى محاطة بدول تنقصها تجربة التطور الديمقراطي على أساس التعددية السياسية والحزبية». أما في جمهوريات القوقاز فإن الصورة تبدو أشد تعقيداً، في تقدير **غالايف**. صحيح «أن غورباتشوف بدأ عملية الانتقال إلى التعددية السياسية (...) وفي تنفيذ اصلاحاته السياسية متعاملاً مع الاتحاد السوفياتي ككيان سياسي واحد، وصحيح أن هذه الاصلاحات كانت مثار اهتمام في كافة الجمهوريات والمناطق السوفياتية، بيد أن هذا الاهتمام لم يكن متساوياً ولم يؤد إلى تعجيل السير نحو التعددية في كافة المناطق، إذ إن العوامل التاريخية والقومية أدّت إلى اتخاذ كل اقليم من أقاليم الاتحاد السوفياتي مساره الخاص.

لقد أجاب المتداخلون في ورشة العمل عن بعض الأسئلة التي طرحت في بداية المناقشات، والتي جرى التطرق إليها بصورة سريعة في ورشة العمل الأولى التي عقدها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في صيف عام ١٩٩١، وسلّطوا الأنظار على العديد من العوامل التي تؤثر في عملية الانتقال إلى السياسة، وذلك بالاستناد إلى تجارب عملية حيّة تشهدها البلدان العربية وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من النشاط الفكري والبحثي بهدف تحديد ترتيب هذه العوامل، من حيث أهميتها، وتوضيح طريقة الإفادة منها كمداخل الانفتاح السياسي.

ناقشت ورشة العمل، على سبيل المثال، الأفكار التقليدية حول الأدوار التي تضطلع بها قوى الحكم والمعارضة، الداخل والخارج في التأثير في المسار الديمقراطي، ولكن المطلوب المزيد من الحوار حول امكانية تجميع الديمقراطيين، أينما كانوا، وتكثيف نشاطهم من أجل الانتقال السلمي إلى التعددية السياسية □